تجربة الماضي، فإن السعودية ضرورية ايضا لتحقيق السلام والاستقرار في لبنان. كذلك فان تجسيد مسيرة السلام بين مصر واسرائيل، يتعلق أيضا بالسعودية، وحسب الخطة الاميركية سيندفع الآن الرئيس مبارك الى احضان السعودية، كإشارة لبدء عودة مصر الى الحضيرة العربية، مقابل موافقة السعودية على الاستمرار في مسيرة السلام مع اسرائيل». (يوسف بريئيل، **المصدر نفسه**). وتدعي الأوساط الاسرائيلية ايضاً «أن بداية العصر السعودي في السياسة الاميركية» يعني بداية تراجع الولايات المتحدة عن مسار كامب ديفيد، «الذي أدى الى عزل مصر في العالم العربي وتبلور جبهة الرفض؛ مما خلق مشكلة سياسية استراتيجية للولايات المتحدة. وقد نشطت حكومة ريغان، منذ توليها السلطة، في البحث عن وسائل للفصل بين الدول المؤيدة للغرب من رافضي كامب ديفيد، وبين تلك المرتبطة بالاتحاد السوفياتي. وتنطبق هذه السياسة، بوجه خاص، على السعودية وامارات النفط، التي تشكل بئر النفط الرئيسي للعالم الغربي، كما تنطبق على الاردن والمغرب» (اسحق رابين، **يديعوت أحرونوت**، ٢٦/١١/١٩٨١).

وهناك أيضاً، في اسرائيل، من يعزو التغيير في السياسة الاميركية باتجاه السعودية إلى نفوذ شركات النفط الاميركية والاحتكارات الضخمة ورؤوس الأموال التي تدعم حكومة ريغان. «وجميع هذه الشركات ذات علاقة بالسعودية، وبدول الخليج ومع جزء من الدول العربية. ومن المعروف أن هذه الأوساط الاقتصادية الضخمة لا تستخدم يهوداً قطعياً، وبصورة عامة ليس في مراكز قيادية. وهم هم مراكز القوى الفعالة جداً في واشنطن اليوم... وعندما سيأتي يوم الحسم، فهؤلاء هم أعداؤنا الحقيقيون» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ١٢/١١/١٩٨١).

ثانياً ــ انطلاقاً من التفاهم الاميركي ــ السعودي، تعتقد بعض الأوساط أن مشروع الأمير فهد، وُضع بالتنسيق المسبق مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية. «فخلال المحادثة المطوّلة بين فهد وريغان في المكسيك، قرر [ريغان] أن الوقت قد حان لخطوة جديدة، وفهد هو القادر على القيام بها» (**المصدر نفسه**، ١٦/١١/١٩٨١). وتضيف المصادر الاسرائيلية أن حكومة ريغان «عملت مؤخراً بسرية على بلورة خطة عمل مشتركة مع دول اوروبا الغربية، يمر محورها في الرياض. وكان الرئيس ميتران أول من اطلع على هذه الخطة، وقد عرض ريغان على الفرنسيين العمل في جبهة واحدة اميركية ــ اوروبية لحل النزاع الشرق أوسطي الذي يضايق العالم. وكأساس مشترك لهذا العمل، اقترح مشروع الرياض ذو النقاط الثماني؛ وهو المشروع القريب من إعلان البندقية أكثر من قربه من اتفاقات كامب ديفيد. لقد كان هذا الأساس لاعلان ميتران، فيما بعد، عن موافقته على اشتراك جنود فرنسيين في قوة الرقابة في سيناء. وبعد فرنسا، جاء دور بريطانيا وهولندا وايطاليا... وقد استغل الأمير فهد مؤتمر كانكون في المكسيك لبيع مشروعه لزعماء العالم. ومن لم يحضر منهم، كالمستشار شميث، حظي بزيارة ملكية». (يوسف بريئيل، **دافار**، ٢/١١/١٩٨١).

ثالثاً ــ يدعي سياسيون وكتاب في اسرائيل وعلى رأسهم النائب حاييم هرتسوغ، أن منظمة التحرير هي التي وضعت حقيقة المشروع السعودي، وان الهدف منه هو الالتفاف حول الرفض الاسرائيلي والفلسطيني وتجنب التعقيدات الاميركية (حاييم هرتسوغ، **معاريف**، ١١/١١/١٩٨١؛ ويهوشواع تدمور، **دافار**، ١٦/١١/١٩٨١). ويزعم هرتسوغ «أن التكتيك [السياسي] هنا واضح جداً. فقد أفهمت م.ت.ف. بصورة قاطعة، أن الولايات المتحدة لا تستطيع اليوم، التخلي عن التزامها من سنة ١٩٧٥، حول عدم إجراء حوار معها، طالما أنها لم تعترف بحق اسرائيل في العيش في حدود آمنة، وبقرار مجلس الأمن ٢٤٢. كذلك، كان واضحاً للجميع أنه ليس هناك احتمال للحصول على الثلثين المطلوبين من الأصوات في المجلس الوطني الفلسطيني، لتغيير السياسة في هذه المسألة. لذلك كان المطلوب وضع خطة ذكية. فمشروع فهد يؤيد حق دول المنطقة في العيش بسلام، ويمكن تفسير ذلك بأنه يعني اعترافاً باسرائيل، كذلك يمكن تفسيره بأن السعودية قادرة [عبر هذا البند في مشروعها] على نفي اعترافها باسرائيل كدولة، ولذلك لم تذكر